علاج الصراع الطبقي في المجتمع

في البداية نقرر أن الصراع الطبقي من الظواهر التي تختص بها المجتمعات غير الإسلامية، والحديث عنها وفد إلينا في ركاب الحضارة الغربية، وتوجد الطبقات واضحة في المجتمعات الرأسمالية والهندوسية بل والاشتراكية طالما أنها لم تصل إلى الشيوعية التي تعتقد الماركسية أن الطبقات تذوب وتختفي عند الوصول إليها.

وأوضح من عبر عن مفهوم الطبقة هو كارل ماركس الذي يراها: مجموعة من الأفراد يجمعهم مركزهم من ملكية وسائل الإنتاج، ودورهم في العمل الاجتماعي. وهو يري أن الطبقات ترتبط فيما بينها إما بعلاقات عدائية عندما تحصل طبقة على الثروة باستغلال طبقة أخري مثل العلاقة بين مالكي وسائل الإنتاج والأجراء، وإما بعلاقات غير عدائية وتكون بين طبقات مستغِلة أو مستغَلة، فالأولى مثل العلاقة بين ملاك الأراضي والرأسماليين، والثانية مثل العلاقة بين العمال والفلاحين. وترى الماركسية أن الصراع الطبقي يجب تغذيته وإشعال أواره، ومن ثم فهي لا تهتم بعلاجه أو الحيلولة دون حدوثه، إذ هو أهم القوانين الدافعة إلى الاتجاه صوب الاشتراكية ثم الشيوعية. وهذا التحليل مشتق من ظروف المجتمعات الرأسمالية كما تصورها ماركس، وإلا فإن للطبقية عند الهندوس مثلاً منشأ مختلفٌ واتجاهات مختلفة.

ولا يوافق الرأسماليون على التصور الذي قدمه ماركس عن المجتمعات الرأسمالية، ويرون أن الصراع الطبقي يمكن التخفيف منه بعلاج مظاهره، وإزالة أسبابه.

وقد أظهر التطور الذي مرت به البلاد الرأسمالية بعد رحيل ماركس أن الحد من سوء التوزيع، وتحقيق نوع من العدل الاجتماعي، كفيل بالتخفيف من الصراع

الطبقي، وبالتالي الحيلولة دون وقوع النبوءات الماركسية، فالعلاقة بين الأجراء ومالكي وسائل الإنتاج لم تعد كما تصورها ماركس، أي أن الاحتكاك بين الطبقات سار في مسار غير الذي تنبأ به ماركس.

هذه لمحة سريعة عن الصراع الطبقي وعلاجه في الفكر الوضعي، وقد قلنا إن الحديث عن ظاهرة الصراع الطبقي وافد إلى المجتمع الإسلامي، الذي لا يعرف الطبقية، لأنها لا يمكن أن تظهر في ظل تطبيق النظام الإسلامي. فالطبقية إنما تظهر إذا سمح النظام بتميز الناس بعضهم عن بعض بسبب ما يملكون. أي أن مجرد الملكية لا يظهر الطبقات، وإنما يظهرها إحتجان ثمرات الملكية وجعلها وقفاً على فريق دون فريق من الناس، ولما كان الإسلام لا يعرف هذه الصورة في مجتمعه، فإنه بالتالي لا يعرف الطبقات، لأنه يقضي على أسبابها قبل ظهورها. ويتبين ذلك مما يلي:

١ـ الإسلام لا يسمح بالتفاوت الفاحش في الثروات:

فإذا كان الإسلام يقر الملكية الخاصة والتفاوت فيها. وهو أمر منطقي لاختلاف الجهود. فإنه يوجب أن يكون التفاوت في نطاق ضيق، ضابطه ما يجعل المال متداولاً بين الجميع، يقول الله تعالى في تعليل أول عملية لتحقيق التوازن الاقتصادي بين المسلمين، ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ﴾[الحشر:٧]. أي حتى لا يكون المال مقصوراً على فريق دون فريق.

٢ـ الإسلام يقرر اشتراك الجميع في ثمار الملكية:

فإذا كانت الملكية خاصة لأسباب كثيرة، فإن ثمارها يجب أن تعم الجميع ﴿فَمَا الَّذِينَ فُضِّلُوا بِرَادِّي رِزْقِهِمْ عَلَىٰ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَهُمْ فِيهِ سَوَاءٌ ۚ أَفَبِنِعْمَةِ اللَّهِ

﴿يَجْحَدُونَ﴾[النحل:٧١] «من كان له فضل زاد فليعد به على من لا زاد له، ومن كان له فضل ظهر فليعد به على من لا ظهر له» قال الراوي: فذكر من أصناف المال ما ذكر، حتى رأينا أنه لا حق لأحد منا في فضل.

٣ـ الإسلام يقرر تقارب أنماط الاستهلاك في المجتمع:

إذ يتخذ الإسلام من الإجراءات ما يكفل ظهور الناس بمظهر متقارب فيعمد إلى ضغط الاستهلاك من أعلى عندما يمنع الغني من تجاوز مستوى معين من الاستهلاك، بتحريم الإسراف وتجاوز الحد المعقول، كما يعمد إلى رفع مستوى الاستهلاك من أسفل، عندما يقرر حد الكفاية لكل إنسان. وبهذا يذوب الناس في فئة واحدة شعارها التوسط والاعتدال ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا﴾[الفرقان:٦٧] ومن ثم يعيش المجتمع بعيداً عن أي لون من ألوان الطبقية.

٤ـ الإسلام لا يقر المال معيارا للمفاضلة:

فإذا كانت ملكية المال هي المحور الذي تدور حوله الطبقية، فإن الإسلام لا يقيم للمال وزناً في المفاضلة بين الناس، وإنما هم يتفاضلون بالتقوى والعمل الصالح ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾[الحجرات:١٣] «الناس سواسية كأسنان المشط»، «أَلَا لَا فَضْلَ لِعَرَبِيٍّ عَلَى أَعْجَمِيٍّ وَلَا لِعَجَمِيٍّ عَلَى عَرَبِيٍّ وَلَا لِأَحْمَرَ عَلَى أَسْوَدَ وَلَا أَسْوَدَ عَلَى أَحْمَرَ إِلَّا بِالتَّقْوَى» وبهذا يجتث الإسلام كل جذر يمكن أن يمد الطبقية بماء الحياة.

٥ـ الإسلام في علاجه يهتم بالجانب النفسي كما اهتم بالجانب المادي:

فعندما قضى الإسلام على إمكانية ظهور الطبقية بوسائل شتى، منها اشتراك

الجميع في ثمار الملكية، فإنه سلك لذلك أسلوباً يقضى على إمكانية ظهور الصراع ولو نفسياً في مجتمعه، وقد تحقق ذلك عندما وسط الإسلام الدولة بين المالكين والمستفيدين من ثمار الملكية فتأخذ من الأولين وتعطى الآخرين، والعلاقة في الحالتين لا تقوم بين الدولة والأفراد فقط ، وإنما يوجد طرف ثالث هو الله سبحانه وتعالى. حيث يؤخذ المال بأمره، ويعطى بأمره سبحانه، ومن ثم لا يشعر المعطى بتفضل، كما لا يشعر الآخذ بنقص. وبذا يكون الإسلام قد نزع من بين المواطنين الحقد، ولم يعط الفرصة للصراع النفسي أن يظهر، كما حال دون ظهور الصراع المادي من قبل. وبهذه الإجراءات يكون الإسلام قد حال دون ظهور الطبقية في المجتمع، ومن ثم يكون الحديث عن الصراع الطبقي في ظل الإسلام حديثاً غير ذي موضوع. وإذا كان مستورد والحضارة الغربية قد استوردوا فكرة الصراع كما قلنا، فإن ذلك لم يحدث إلا لغيبة النظام الإسلامي، الذي لازالت آثار تطبيقه السابقة تصون المجتمع من الوقوع في براثن الصراع الطبقي.